

### المبحث الخامس عشر: مسألة { ألم نخلقكم } في سورة المرسلات

هذه المسألة لم يذكرها أكثر أصحاب الكتب، وذلك أنها من مسائل التجويد، وليست هي من المسائل التي اختلفت فيها الرواية عن القراء، والرواية فيها بإدغام القاف في الكاف عن جميعهم إلا شيئاً شادداً عن بعضهم بإظهار القاف، لم يعولوا عليه.

**قال أبو بكر بن الجندي:** " وأما { ألم نخلقكم } فخلاصة ما قالوه فيها ثلاث عبارات: إحداهن: الإدغام مع بقاء استعلاء القاف. الثاني: الإدغام من غير إبقاء شيء. الثالثة: الإظهار. والأول أشهر، والثاني مشهور، والثالث ضعيف"<sup>١</sup>.

**وقال ابن مهران:** " وسمعت أبا علي الصفار يقول: قال أبو بكر الهاشمي المقرئ: لا يجوز إظهاره، وقال ابن شنبوذ: أجمع القراء على إدغامه، وكذلك قرأت على المشايخ في جميع القراءات أعني بالإدغام ". **وقال ابن مهران أيضاً:** " فَأَمَّا إِظْهَارٌ بَيْنَ فَمَبِيحٌ. وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ غَيْرٌ جَائِزٌ "<sup>٢</sup>.

**وقال أبو جعفر بن البادش:** " والأخذ بالبيان -يعني بإظهار القاف- ليس عليه عمل"<sup>٣</sup>.

وأما رواه أبو بكر بن مهران وغيره عن أبي بكر النقاش أنه كان يظهرها لنافع، وعاصم وابن كثير، فقال الأهوازي: سمعت أبا الفرج الشنبوذ يقول: كان أبو بكر النقاش يُظهرها عن ابن

<sup>١</sup> انظر: الجوهر النضيد، لابن الجندي (٦٠٥/٢).

<sup>٢</sup> انظر: المبسوط لابن مهران (١٠٢).

<sup>٣</sup> انظر: الإقناع، لابن البادش (ص ٦٨).

كثير وعاصم، ويُدغمها عن الباقيين، فذكرت ذلك لأبي إسحاق الطبري<sup>٤</sup>، قال: تُخَطِّئون على شيخنا، إنما أراد صوت القاف "٥؛ يعني: الاستعلاء.

**وهو** الذي ذكر أبو جعفر أحمد بن علي المعروف بـجَعْفَرَك (ت ٥٤٤) في شرحه على غاية بن مهران أنه المراد بهذه الرواية عن النقاش، قال: "يريد أنه بين الإظهار والإدغام، على ما يخرج من اللفظ"٦.

**ويظهر** أيضاً من قول ابن مهران في الموضوع المذكور آنفاً: "وقرأناه بين الإظهار والإدغام". **وهو الذي** ينبغي أن يحمل عليه قول ابن مجاهد: "لا يدغمه إلا أبو عمرو"٧. يعني: لا يدغمها إدغامًا كاملاً إلا أبو عمرو.

لَمَّا رواه أبو عمرو الداني قال: قال ابن مجاهد في كتاب "قراءة نافع": وما ذكر بعض الرواة عن نافع من إظهار قاف {ألم تخلقكم} - يعني قلقلتها-، كبيان إطباق الطاء إذا أدغمت في التاء، فلا عمل عليه لذهاب الجهر الذي في القاف"، قال الداني: "يريد بالقلب والإدغام"٨. فإنكاره -رحمه الله- ما رواه بعضهم عن نافع من الإظهار، وأن لا عمل عليه يفهم منه أن قوله: "لا يدغمه إلا أبو عمرو" أنه أراد به ذهاب الاستعلاء.

<sup>٤</sup> إبراهيم بن أحمد بن إسحاق الطبري المالكي البغدادي، ولد سنة أربع وعشرين وثلاثمائة، قرأ على أحمد بن بويان، وأبي بكر النقاش، قرأ عليه الحسن بن علي العطار، وأبو علي البغدادي، وأبو علي الأهوازي، توفي سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة. يُنظر: معرفة القراء (٦٨١/٢)، وغاية النهاية (٦/١).

<sup>٥</sup> انظر: الوجيز؛ للأهوازي (ص ٨٢).

<sup>٦</sup> انظر: شرح الغاية، جَعْفَرَك (ص ١٨٠).

<sup>٧</sup> انظر: المبسوط، لابن مهران (ص ١٠٢)، والنشر، ابن الجزري (٢/٢٠).

<sup>٨</sup> انظر: الإقناع، ابن البادش (٦٧)، وشرح الدرر اللوامع، المنتوري (١/٤٢٩).

**ومنه يعلم** أن قول ابن الجزري: "وَلَعَلَّ هَذَا - يعني ذهاب الاستعلاء - مُرَادُ ابْنِ مُجَاهِدٍ فِيمَا أَجَابَ عَنْهُ مِنْ مَسَائِلِهِ"<sup>٩</sup>، إنما قاله على جهة الاحتمال؛ إما لأنه لم يستحضر هذا النص الأخير عن ابن مجاهد، أو لأنه لم يظهر له هذا النظر، والله أعلم.

**تنبيه:** ضَعْفُ وجه إظهار القاف عند الكاف وعدم الأخذ به في هذا الحرف إنما هو في القراءة خاصةً، وأما من جهة اللغة فقد نص سيبويه على أن الإظهار جائز، بل وصفه بالحسن أيضاً، قال في الكتاب: "القاف مع الكاف، كقولك: (الحق كَلِدَة). الإدغام حسنٌ والبيان حسنٌ. وإنما أدغمت لقرب المخرجين، وأتت من حروف اللسان، وهما متفقان في الشدة" (اه). ولا يقال إنه أراد هاهنا بيان الصفة؛ لأنه قال بعد ذلك: "والكاف مع القاف: (أثك قطناً)، البيان أحسن والإدغام حسنٌ"<sup>١٠</sup>، فهذا يبين مراده؛ لأنه ليس في الكاف صوت يظهر إذا أدغمت في القاف.

**ومنه يعلم** أن قول الداني في الجامع: "وروى أبو علي بن حبش الدَيْنُورِي أداءً، عن إبراهيم بن حرب، عن الحسن بن مالك عن أحمد بن صالح عن قالون مطهرة القاف، **قال الداني:** "وما حكيناه عن قالون غلط في الرواية، وخطأ في العربية"<sup>١١</sup>، فالظاهر أنه لم يستحضر كلام سيبويه، وحكايته الإظهار عن العرب، واستحسانه إياه.

**ومثله** قول ابن الجزري في النشر: "وَلَعَلَّ مُرَادُهُمْ إِظْهَارُ صِفَةِ الاسْتِعْلَاءِ وَإِلَّا فَإِنْ أَرَادُوا الإِظْهَارَ الْمَحْضَ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ"<sup>١٢</sup>: فلعله أراد الجواز في القراءة، من حيث لم يتلقاه القراء بالقبول، وأما إن أراد الجواز اللغوي فليس بصحيح؛ لما تقدم بيانه.

<sup>٩</sup> انظر: النشر، ابن الجزري (٢٠/٢).

<sup>١٠</sup> انظر: الكتاب لسيبويه (٤/٤٥٢).

<sup>١١</sup> انظر: جامع البيان، الداني (٢/٦٦٥)، والنشر، ابن الجزري (٢/٢٠).

<sup>١٢</sup> انظر: النشر، ابن الجزري (٢/١٩).

ومثله ما تقدم **من طريق ابن مهران:** " وسمعت أبا علي الصفار يقول: قال أبو بكر الهاشمي المقرئ: لا يجوز إظهاره " فالظاهر أن مراده في القراءة لا في اللغة، يدل عليه قول **ابن مهران بعد ذلك:** " فَأَمَّا إِظْهَارُ بَيْنٍ فَفَقِيحٌ. وَأَجْمَعُوا عَلَيَّ أَنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ "١٣، فإن مراده إجماع القراء، وأما من أراد إجماع القراء والنحاة فليس صحيحًا، والله أعلم.

**تنبيه ثان:** قول ابن الجزري في النشر: " وَقَدْ انْفَرَدَ الْهُذَلِيُّ عَنْ أَبِي الْقَضَلِ الرَّازِيِّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْأَخْرَمِ عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ بِإِظْهَارِهِ "١٤: فإن مراده حكاية انفراد الهذلي عن ابن الأخرم خاصة، يعني من هذا الطريق عن ابن ذكوان، على أن الهذلي لم ينفرد به، بل حكاه غيره، فقال الأهوازي في الوجيز: " ورأيت في الشام من يأخذ بالإظهار عن ابن الأخرم عن الأخفش عن ابن ذكوان عن ابن عامر "١٥. وقال في موضع آخر: " وذكر لي أبو علي الأصبهاني أنّ أبا الفتح بن برهان كان يروي إظهار القاف من قوله تعالى: « ألم نخلقكم » في المرسلات عن ابن الأخرم عن ابن ذكوان إظهارًا غير مفرط، وأدغمها غيره عنه، مع تبقية صوت القاف عند تشديد الكاف "١٦. وكذا رواه أبو العلاء الهمداني عن ابن الأخرم أيضًا، لكن عبارة أبي العلاء: " مظهرة القاف قليلاً ".

وإن كانت عبارته تحتتمل الإدغام الناقص، لكن يحتتمل أنه أراد الإظهار المحض أيضًا، لما تقدم مثله عن أبي علي الأهوازي، وقوله: " مظهرة القاف قليلاً " فعلى هذا الاحتمال يكون قد أراد به نفي المبالغة والتكلف في إظهارها، يعني إظهارها يكون سهلًا لئلا من هذا الطريق. **فعلى ذلك** لا يكون الهذلي قد انفرد برواية الإظهار من طريق ابن الأخرم، والله أعلم.

١٣ انظر: المبسوط لابن مهران (١٠٢).

١٤ انظر: النشر، ابن الجزري (١٩/٢).

١٥ انظر: الوجيز، للأهوازي (ص ٨٢).

١٦ انظر: الوجيز، الأهوازي (ص ٣٧٠)، والإقناع، ابن البادش (ص ٦٧).

**وأما** قول ابن الجزري بعد ذلك: "وَكَذَلِكَ حُكْيِي عَنْ أَحْمَدَ بْنِ صَالِحٍ عَنْ قَالُونَ وَلَعَلَّ مُرَادَهُمْ إِظْهَارُ صِفَةِ الْإِسْتِعْلَاءِ"، فإن فيه نظرًا، لأن رواية الإظهار عن أحمد بن صالح عن قالون قد رواها جماعة من المصنفين، كما تقدم ذكر ذلك من رواية ابن مجاهد والداني، ورواها عنه الهذلي في الموضوع المذكور من الكامل أيضًا، وكذا رواها أبو علي المالكي في روضته، وأبو الحسين الفارسي في جامعهم، وأبو العز في كفايته، وأبو الكرم الشهرزوري في المصباح، وزاد الإظهار عن ابن جمار عن نافع<sup>١٧</sup>، وقد زاد بعضهم الإظهار عن غير المذكورين، وسيأتي ذكر بعض ذلك إن شاء الله.

**فظهر بجميع ذلك** أن وجه الإظهار صحيح في العربية، كما أنه قد روي في بعض الطرق عن بعض القراء، لكن لا عمل عليه.

قال أبو علي الأهوازي: "وذكر لي ذلك أبو عليّ الأصبهاني، وسمعت أبا عبد الله اللالكائي<sup>١٨</sup> يقول: الجماعة على إدغامه إلا شيئًا يروى عن قالون عن نافع لا يعوّل عليه"<sup>١٩</sup>.

**وأما الذي** استقر عليه العمل في هذا الحرف قديمًا وحديثًا فوجهان لا غير: الأول: الإدغام مع بقاء استعلاء القاف، وهو المعبر عنه بالإدغام الناقص، والثاني: الإدغام من غير إبقاء شيء من استعلائها، وهو المعبر عنه بالإدغام الكامل.

<sup>١٧</sup> انظر: الكامل، الهذلي (١/٦٩٢). وروضة المالكي (٢/٩٧٦)، الكفاية لأبي العز (ص ٤٠٦)، والمصباح للشهرزوري (٤/٣٨٩).

<sup>١٨</sup> محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن يعقوب، أبو عبد الله، ويقال: أبو علي العجلي اللالكائي البصري المقرئ، قرأ على أحمد بن نصر الشذائي، وأبو الأشعث محمد الجارودي، قرأ عليه أبو علي الحسن بن القاسم، وأبو علي الأهوازي. يُنظر: معرفة القراء (٢/٦٤٨)، وغاية النهاية (٢/٨٦).

<sup>١٩</sup> انظر: الوجيز، الأهوازي (ص ٣٧٠).

**والأول** أحد الوجهين عند أبي بكر بن مهران، وهو مذهب مكّي، وابن سفيان، والذي قرأ به ابن شريح، والأهوازي، وقال ابن الباذش: "وهو مذهب أكثر الناس"<sup>٢٠</sup>. قال الأهوازي: قرأت عن الجماعة بإدغام القاف وإبقاء صوتها عند الكاف<sup>٢١</sup>، ورواه ابن شنبوذ أداءً عن أبي نشيط عن قالون<sup>٢٢</sup>.

**والثاني** هو الوجه الثاني عند ابن مهران، وهو مذهب الداني، قال ابن الباذش: "وهو مذهب ابن مجاهد، وأبي الحسن الأنطاكي<sup>٢٣</sup>، وأبي الحسن الحوفي<sup>٢٤</sup>، وأبي عمرو عثمان بن سعيد - يعني الداني<sup>٢٥</sup>؛ كذا قال، وسيأتي تحرير مذهب ابن مجاهد والداني في ذلك.

<sup>٢٠</sup> انظر: الإقناع، ابن الباذش (ص ٦٧).

<sup>٢١</sup> انظر: الإقناع، ابن الباذش (ص ٦٧)، كذا رواه ابن الباذش عن الأهوازي، والظاهر أنه قد انقلب عليه، فإن الذي ذكره الأهوازي في الوجيز (ص ٨٢، ٣٧٠): "قرأت عن الجماعة بإدغام القاف وصوتها عند الكاف"، وكذا رواه أبو بكر الروذباري في جامعه (٤٢٣/٣١) عن الأهوازي بإدغام الكاف وصوتها عند القاف.

<sup>٢٢</sup> انظر: جامع البيان، الداني (٢/٦٦٥).

<sup>٢٣</sup> علي بن محمد بن إسماعيل بن بشر، أبو الحسن التميمي الأنطاكي، ولد سنة تسع وتسعين ومائتين، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن إبراهيم بن عبد الرزاق، ومحمد بن الأخرم الدمشقي، قرأ عليه أبو الفرج الهيثم بن أحمد الصباغ، وعبيد الله بن سلمة بن حزم، مات سنة سبع وسبعين وثلاثمائة. يُنظر: معرفة القراء (٢/٦٥٦)، وغاية النهاية (١/٥٦٤).

<sup>٢٤</sup> علي بن إبراهيم بن سعيد الحوفي، أبو سعيد المصري النحوي، كان نحويًا قارئًا، أخذ عن أبي بكر الأذفوي، مات سنة ثلاثين وأربعمائة. يُنظر: السير (١٧/٥٢١)، وبغية الوعاة (٢/١٤٠).

<sup>٢٥</sup> انظر: الإقناع، ابن الباذش (ص ٦٧).

**وكل من القولين** قد حُكي الإجماع عليه، فقال الداني: " وكذلك أجمعوا على إدغام القاف في الكاف وقلبها كafa خالصة من غير إظهار صوت لها في قوله: {ألم تخلقكم} [المرسلات: ٢٠] "٢٦.

**وقال أبو الحسن الأنطاكي** في كتابه عن نافع: "إنه كان يدغم القاف في الكاف ولا يبقى منها صوتاً، ولا خلاف بين القراء في ذلك، ومن حكى غير ذلك عن بعضهم حكى غلطاً"٢٧.

**وقد رد** عليه أبو عبد الله بن سفيان قوله هذا، وحكى الإجماع على ضده، فقال: "القراء مُجمعون على خلاف ما قال، ولا يدغمُ منهم أحد القاف في الكاف حتى يُبقي صوت القاف، وذلك أن القاف مجهورة، وهي حرف قلقلة واستعلاء، فلو لم يبق منها صوت لاختلت، إذ كان إدغامها في حرف مهموس لا قلقلة فيه ولا استعلاء، ألا ترى أنهم أجمعوا على بقاء صوت الإطباق من الطاء إذا أدغموها في التاء في قوله: "أحطتُ" [النمل: ٢٢] ، و"بسطتُ" [المائدة: ٢٨]، وهذا مما أقر به هو -يعني الأنطاكي- أنه إجماع من القراء"٢٨.

فهذا يظهر منه الخلاف عندهم، وأن من حكى الإجماع على أحد الوجهين فليس بسديد.

### فصل في تحرير مذهب ابن مجاهد:

تقدم ذكر قول ابن مجاهد: "لا يدغمه إلا أبو عمرو"٢٩. وتقدم قوله في كتاب "قراءة نافع": وما ذكر بعض الرواة عن نافع من إظهار قاف {ألم تخلقكم} -يعني قلبتها-، كبيان إطباق

٢٦ انظر: جامع البيان، الداني (٢/٦٦٥)، والنشر، ابن الجزري (٢/٢٠).

٢٧ انظر: الإقناع، ابن الباذش (ص ٦٧).

٢٨ انظر: الإقناع، ابن الباذش (ص ٦٧).

٢٩ انظر: المبسوط، لابن مهران (ص ١٠٢)، والنشر، ابن الجزري (٢/٢٠).

الطاء إذا أدغمت في التاء، فلا عمل عليه لذهاب الجهر الذي في القاف"، قال الداني: "يريد بالقلب والإدغام"<sup>٣٠</sup>.

وأن إنكاره - رحمه الله - ما رواه بعضهم عن نافع من الإظهار، وأن لا عمل عليه يفهم منه أن قوله: "لا يدغمه إلا أبو عمرو" أنه أراد به ذهاب الاستعلاء.

**والذي يظهر** أن اختصاص أبي عمرو بالإدغام الكامل عنده من أجل كونه قياس قراءته؛ من حيث كان يدغم المتحركين من نحو {رزقكم} إدغامًا محضًا في إحدى الروايتين عنه، فإدغام هذا محضًا من باب أولى، وإن كان لا يلزم ذلك في حالة قراءته بإظهار المتحركين، وهي الرواية الثانية عنه، لكن لعل هذه رواية ابن مجاهد من طريقه عن أبي عمرو، أو هكذا قرأ.

**وعلى ذلك** وبالنظر إلى هذين النصين المنقولين عن ابن مجاهد فإنه يظهر منهما مذهبه في هذا الحرف، وأنه كان يأخذ بالوجهين من الإدغام المحض والناقص، لكن يظهر منه أيضًا أن الأغلب عليه الأخذ بالإدغام الناقص، وأنه كان يخص الإدغام الكامل بقراءة أبي عمرو؛ إما رواية أو إعمالًا للقياس؛ كما تقدم.

**ومنه يعلم** أن قول أبي جعفر بن البادش: "ففرقة ذهب إلى الإدغام البتة وإذهاب الصوت، وهو مذهب ابن مجاهد.."<sup>٣١</sup>: فإن فيه نظرًا، بل الظاهر أن ذلك بعض مذهب، وهو الذي لمح إليه أبو عبد الله المنتوري، فتصرف رحمه الله في عبارة ابن البادش قائلًا: "وهو من مذهب ابن مجاهد"<sup>٣٢</sup>، وهو الصواب عن ابن مجاهد، غير أنه نسب العبارة إلى ابن البادش على هذا الوجه، فإن كانت وقعت في نسخته من الإقناع هكذا، وإلا فإن فيه تغييرًا لمداول كلام ابن البادش.

<sup>٣٠</sup> انظر: الإقناع، ابن البادش (٦٧)، وشرح الدرر اللوامع، المنتوري (٤٢٩/١).

<sup>٣١</sup> انظر: الإقناع، ابن البادش (ص ٦٦).

<sup>٣٢</sup> انظر: شرح الدرر اللوامع، المنتوري (٤٠٩/١).

والذي يظهر أن ابن الباذش حمل مذهب ابن مجاهد على الإدغام المحض؛ لقول ابن مجاهد: " وما ذكر بعض الرواة عن نافع من إظهار قاف { أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ } يريد بيان قلقلتها، كبيان إطباق الطاء إذا أدغمت في التاء، فلا عمل عليه؛ لذهاب الجهر الذي في القاف "

قال أبو جعفر ابن الباذش: "حَمَلَ ابْنُ مَجَاهِدٍ رَوَايَةَ ابْنِ جَمَّازٍ ٣٣ -يعني الرواية المذكورة عن نافع- على أنه لا يراد بها الإظهار المحض، وهو خروج عن الظاهر من غير ضرورة إلى ذلك " ٣٤ .

**قلت:** لا يفهم ذلك من كلام ابن مجاهد، بل الظاهر خلافه؛ كما أنه رحمه الله إنما نفى العمل بهذا الوجه، لا كونه مروياً، فحسب ابن الباذش رحمه الله أن ابن مجاهد حمل هذه الرواية على الإدغام الناقص، وأن قوله: "فلا عمل عليه" أراد: "لا عمل على الإدغام الناقص"، ففهم من ذلك أن مذهبه الإدغام الكامل، وليس كما ذهب إليه، بل أراد ابن مجاهد أنه لا عمل على الإظهار، وهذا واضح بين لمن تدبره.

فمن أجل ذلك نسب أبو جعفر بن الباذش القول بالإدغام المحض لابن مجاهد، والصواب عنه الوجهان، والإدغام الناقص عنده أكثر، والله أعلم.

### فصل في تحرير كلام أبي عمرو الداني رحمه الله تعالى

تقدم قول الداني رحمه الله: " وكذلك أجمعوا على إدغام القاف في الكاف وقلبتها كافاً خالصةً من غير إظهار صوت لها في قوله: { أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ } [المرسلات: ٢٠] " ٣٥ .

وحكى عنه أبو عبد الله المنتوري أنه قال في كتاب المفصح: "وقد كان بعض أهل الأداء يرى بيان صوت القاف، وهو قلقلتها مع إدغامها في الكاف، قياساً على بيان صوت الطاء مع

٣٣ سليمان بن مسلم بن جَمَّاز، أبو الربيع المدني المقرئ، عرض على أبي جعفر، وشيبة بن نصاح، ونافع، عرض عليه إسماعيل بن جعفر، وقتيبة بن مهران، مات بعد السبعين ومائة. يُنظر: معرفة القراء (٢٩٣/١)، وغاية النهاية (٣١٥/١).

٣٤ انظر: الإقتناع، ابن الباذش (ص ٦٦).

٣٥ انظر: جامع البيان، الداني (٦٦٥/٢)، والنشر، ابن الجزري (٢٠/٢).

إدغامها في التاء، نحو: { أحطت } وبابه، فخالف بذلك الإجماع، وما جرى عليه العمل في ذلك<sup>٣٦</sup>.

وحكى عنه كل من البادش والمنتوري أنه قال: " قال ابن مجاهد - رحمه الله - في قراءة نافع، إنه كان يدغم القاف في الكاف، في قوله تعالى: { ألم نخلقكم }، لسكون القاف، قال - يعني ابن مجاهد - : "وما ذكر عن بعض الرواة عن نافع، من إظهار قاف { ألم نخلقكم } - يعني قلقتها - فلا عمل عليه، لذهاب الجهر الذي في القاف". قال الداني: " يعني بالقلب والإدغام".

**فكل ذلك** يذكر الداني رحمه الله صوت القلقلة ولا يذكر صوت الاستعلاء، وهو الذي لمح إليه أبو جعفر ابن البادش، فقال: قال-يعني الداني-: "إن القلقلة إنما هي في الوقف لا في الوصل"<sup>٣٧</sup>، قال ابن البادش: "وقد صدق، ولكن الكلام معه في الاستعلاء لا في القلقلة"<sup>٣٨</sup>. **قلت:** وهذا محتمل لأن يكون الداني رحمه الله غفل عن صوت استعلاء القاف، فلم ينتبه لإمكان بقائه، وهو بعيد التصور على من كان مثل الداني، أو أنه رأى عدم إمكان ظهور صوت الاستعلاء أيضاً؛ لكن هذا مشكل، لأنه لو كان كذلك لبيّنه أيضاً وتبّه عليه، أو أنه اعتمد على شهرة الأداء، وأنه تلقاه بالإدغام الخالص لا غير، مع كون الخلاف المروي عنده في الإظهار والإدغام لا في بيان الصفة من عدمها، وهذا أقرب الاحتمالات، وجميعها لا يخلو من إشكال، والله أعلم.

ومنه يظهر أن قول ابن الجزري رحمه الله تعقيباً على قول الداني: "وَمَا حَكَيْنَاهُ عَنْ قَالُونَ غَلَطٌ فِي الرِّوَايَةِ وَحَطَّأً فِي الْعَرَبِيَّةِ"، قال ابن الجزري: "قُلْتُ: فَإِنَّ حَمَلَ الدَّانِي الْإِظْهَارَ مِنْ نَصِيحِهِمْ عَلَى

<sup>٣٦</sup> انظر: شرح الدرر اللوامع، المنتوري (٤٠٩/١).

<sup>٣٧</sup> يعني كمال القلقلة لا أصلها، وسيأتي التعليق عليه في التنبيهات آخر هذا المبحث.

<sup>٣٨</sup> انظر: الإقناع، ابن البادش (ص ٦٧).

إِظْهَارِ الصَّوْتِ وَجَعَلِهِ حَطًّا وَعَلَطًا فَفِيهِ نَظْرٌ، فَقَدْ نَصَّ عَلَيْهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَيْمَةِ<sup>٣٩</sup>: فَإِنْ هَذَا لَا حَاجَةَ لَهُ؛ لِأَنَّ كَلَامَ الدَّانِي فِي إِظْهَارِ صَوْتِ الْقَلْقَلَةِ لَا فِي بَيَانِ صِفَةِ الْإِسْتِعْلَاءِ.

### فصل في تحرير الخلاف في هذا الحرف، وما انتهى إليه

**وبالنظر في جميع ما تقدم ذكره** فإنه يظهر منه قوة الخلاف في صفة الإدغام في هذا الحرف، وإن كان الخلاف في رواية إظهار القاف قليل، ولم يعول عليه عامتهم، إلا أن مجرد ورود الرواية به مع عدم جوازه من جهة اللغة عند الكثيرين منهم مع اختلاف القائلين بالإدغام في صفته فإنه أدى إلى:

- أن حمل بعضهم النص الوارد فيه على غير وجهه؛ كما تقدم من قول ابن الجزري: "وَكَذَلِكَ حُكِّيَ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ صَالِحٍ عَنِ قَالُونَ وَلَعَلَّ مُرَادَهُمْ إِظْهَارُ صِفَةِ الْإِسْتِعْلَاءِ".
- أو تأويله على غير مراد صاحبه؛ كقوله: "فَإِنَّ حَمَلَ الدَّانِي إِظْهَارًا مِنْ نَصِّهِمْ عَلَى إِظْهَارِ الصَّوْتِ وَجَعَلَهُ حَطًّا وَعَلَطًا فَفِيهِ نَظْرٌ"، وكان البادش حيث تأول كلام ابن مجاهد بنحو ذلك.
- أو وصف الرواية الواردة في ذلك بالغلط؛ كقول الداني: "وَمَا حَكَيْنَاهُ عَنِ قَالُونَ عَلَطَ فِي الرِّوَايَةِ وَحَطًّا فِي الْعَرَبِيَّةِ".
- أو غلط بعضهم على بعض؛ كما تقدم من نقل ابن البادش عن الأهوازي أنه قرأ على جميع شيوخه بإبقاء الصفة، بينما الصواب عن الأهوازي عكس ذلك.
- أو خلط رواية الإظهار المحض برواية إظهار الصفة؛ كجماعة منهم قد حكوا عن النقاش أنه كان يقرأ بالإظهار في قراءة نافع وابن كثير، وعاصم، وتقدم قول أبي إسحاق الطبري: "تُحْطِئُونَ عَلَى شَيْخِنَا -يعني النقاش-، إِنَّمَا أَرَادَ صَوْتَ الْقَافِ".

<sup>٣٩</sup> انظر: النشر، ابن الجزري (٢٠/٢).

**وعلى كل حال** فإنه قد انتهى القول عند أهل الأداء بالأخذ بالوجهين، فقال أبو جعفر بن الباذش: الأخذ بالبيان ليس عليه عمل، وأنت مخير في إبقاء الصفة مع الإدغام أو إذهابها، وكان إجماعهم على إبقاء الإطباق في { أَحَطُّ } يُقَوِّي إبقاء الاستعلاء هنا، وكلا الوجهين مأخوذ به، والله أعلم".

وهو معنى قول ابن الجزري في طيبة النشر: "وَالْحُلْفُ بِنَحْلُكُمْ وَقَع"، يعني: وقع الخلاف فيه بين أهل الأداء، وذكر في النشر أنه قرأ بالوجهين، ورجح الإدغام الكامل فقال: "وَأَمَّا الصَّفَةُ - يعني إظهار الاستعلاء - فَقَدْ صَحَّ عِنْدَنَا نَصًّا وَأَدَاءً. وَقَرَأْتُ بِهِ عَلَى بَعْضِ شُيُوخِي، وَمَنْ يَذْكُرُ مَكِّيًّا فِي الرِّعَايَةِ غَيْرُهُ وَلَهُ وَجْهٌ مِنَ الْقِيَاسِ ظَاهِرٌ إِلَّا أَنَّ الْإِدْغَامَ الْحَالِصَ أَصَحُّ رِوَايَةً، وَأَوْجَهُ قِيَاسًا" <sup>٤٠</sup>.

وجرى العمل عند المغاربة بالأخذ بالإدغام الكامل فقط، تابعوا على ذلك أبا عمرو الداني، وأما المشاركة فإنهم يأخذون فيه بالوجهين، مع تقديم الإدغام الكامل، تبعًا لابن الجزري، رحم الله الجميع.

هذا مع كون الإدغام الناقص صحيحًا في الرواية أيضًا، وقد رجَّحه جماعة من الأئمة على الإدغام الكامل، كما تقدم من كلام ابن سفيان، وإنكاره على أبي الحسن الأنطاكي، وهو الذي لم يذكر في الرعاية غيره، وهو الذي قرأ به ابن شريح، قال مكي رحمه الله في الرعاية: "وإذا سَكَنَتِ القافُ قبل الكافِ وجب إدغامها في الكافِ لقرب المخرَجين، ويَبْقَى لَفْظُ الاستِعلاءِ الذي في القافِ ظاهرًا كماظهارك الغنة والإطباق مع الإدغام في { من يؤمن }، و{ أحطت }، وذلك نحو قوله: ﴿ ألم نخلقكم ﴾" <sup>٤١</sup>، يعني إبقاء الصفة في { ألم نخلقكم } كإبقاء

<sup>٤٠</sup> انظر: النشر، ابن الجزري (٢/٢٠).

<sup>٤١</sup> انظر: الرعاية، مكي (ص ١٧٢).

الصفة في المثالين المذكورين، وقوله "نحو: { ألم نخلقكم }" مع أنه ليس في القرآن غيره، فإنه أراد به بيان مطلق الحكم، بقطع النظر عن مرات وروده.

**وقال ابن شريح:** "وإذا سكنت وجاءت بعدها الكاف وذلك قوله تعالى: { ألم نخلقكم }، فلأهل الأداء في ذلك مذهبان: منهم من لا يستكمل الإدغام ويُبقي تفخيم القاف واستعلاءها، كما كان ذلك في الطاء مع التاء، ومنهم من يستكمل الإدغام ولا يُبقي شيئاً، فتأتي الكاف المشددة مع اللام من غير تفخيم ولا استعلاء؛ لانحطاط درجة القاف عن الطاء في القوة لانفتاحها وانطباق الطاء، وبالأول قرأنا لما بين القاف والكاف من التباين في القوة، وإن اشتركا في الانفتاح"، نقل هذا القول عنه أبو بكر بن الجندي في شرحه على الشاطبية<sup>٤٢</sup>. وقد تقدم قول ابن الباذش إن إبقاء الصفة هو الذي عليه أكثر الناس.

**قلت:** وكل من الوجهين قد صح رواية وقياساً، فالإدغام الكامل أقيس من عدة أوجه:

**الأول:** أنه هو الأقرب إلى حقيقة الإدغام.

**الثاني:** أنه قياس الرواية الصريحة عن أبي عمرو البصري بالإدغام الكامل في ما كانت الفاف فيه متحركة؛ نحو: { خلقكم }، و { رزقكم }.

**الثالث:** التفريق بين ما كان من الحروف مستعلياً مطبّقاً كالطاء من { أحطت } وما كان مستعلياً غير مطبّق؛ كالقاف القاف من هذه الكلمة، وليبيان انحطاط مرتبة القاف عن الطاء وأخواتها، فروعياً استعلاء الطاء لكونه قد تقوى بالإطباق في الطاء، ولم يراع استعلاء القاف؛ لانفراده.

**الرابع:** ضعف الاستعلاء في بعض الأحوال عن ظهور أثره، كما في حالة انكسار الحرف المستعلي؛ نحو: { المتقين } فإن مرتبة التفخيم تنزل في هذه الحالة، حتى قال بعضهم بترقيقها

<sup>٤٢</sup> انظر: شرح الجوهر النضيد، ابن الجندي (٤٠٦/٢).

ومعها الخاء والغين إذا انكسرت، فعلى ذلك يكون ذهاب صفة الاستعلاء في حال الإدغام أولى منه في حالة انكسار الحرف.

**وأما إبقاء الصفة** فهو أقيس من عدة أوجه أيضاً:

**الأول:** قوة القاف عن الكاف، والأصل ألا يدغم الأقفى في الأضعف.

**الثاني:** قياس هذا الحرف على إبقاء الإطباق من نحو { أحطت }، وإبقاء الغنة من نحو: { من يقول }.

**الثالث:** أن الإظهار هو الأصل في التقاء الحروف، فلما ترك هذا الأصل في هذا الكلمة، وأمكن إظهار صفة القاف، فصار اللفظ بذلك أقرب إلى ذلك الأصل المتروك كان أولى من الإدغام الكامل الذي هو خروج عن الأصل بالكلية، يؤيده ما روى عن نافع وغيره من إظهار القاف في هذه الكلمة.

فظهر بجميع ذلك أن لكل من الإدغام الكامل والناقص وجه قوي من القياس، فيكون الأخذ بالوجهين فيه هو المتعين مع صحتهما من جهة الرواية على كل حال، ويُقدّم الإدغام الكامل؛ لأنه أوجه قياس على ما قرره ابن الجزري رحمه الله؛ كما تقدم ذكره.

### تنبيهات

**الأول:** الخلاف في هذا الحرف من نوع الخلاف الجائز، فلا يترتب عليه إيجاب ولا منع؛ لأنه من نوع الخلاف التجويدي، وليس هو من قسم الخلاف الذي يكون بين أصحاب الطرق،

ومن بنى عليه التحريات؛ كالإزميري<sup>٤٣</sup> رحمه الله ومن وافقه؛ كالمتولي والضباع، وعامر عثمان<sup>٤٤</sup> وغيرهم فليس بسديد؛ وذلك من عدة أوجه:

**أولها:** أنه ليس فيه اختلاف بين القراء أصلاً، وقد أجمعوا على إدغامه، إلا شيئاً شاذاً لا يعوّل عليه؛ كما تقدم، وإنما اختلف في صفة الإدغام، هل يجب فيه الإدغام كامل أو يجوز الإدغام الناقص قراءة أو لغة، وهذه حقيقة الخلاف الجائز؛ كما في الخلاف بينهم في الإظهار والإدغام في الميم الساكنة عند الباء.

**ثانيها:** أن الكثير من المؤلفين لم يذكره أصلاً، ولا عرّج عليه؛ كأبي الطيب بن غلبون، وابنه أبي الحسن، وابن بليمة، وابن الفحام، والمعدل صاحب الروضة، وهذه أيضاً من علامات الخلاف الجائز، ولو كان من الخلاف الواجب، لوجب عليهم أن يذكروه؛ ولأنهم وضعوا كتبهم لبيان الخلاف في الروايات، ولم يجعلوه في الأغلب للخلاف الجائز؛ من أجل ذلك لا يذكر الكثير منهم مسألة الميم الساكنة عند الباء السابق ذكرها، أو مسألة المد العارض للسكون، أو نحو ذلك إلا على جهة التطوع، ومن ذكر هذه المسألة منهم فإنما كان ذلك مذكوراً عند من كان عنده نحو طريق أحمد بن صالح عن قالون ممن روي عنهم إظهار القاف عند الكاف؛ إما لأنه اعتبر ذلك من الخلاف الروائي، كأبي معشر، والروذباري<sup>٤٥</sup>، أو أراد التنبيه على غلط وجه الإظهار فيه؛ كالداني، أو لم يكن عنده غلطاً؛ لكن أراد أن يبين صفة الإظهار، وأنه إظهار لطيف؛ كأبي العلاء الهمداني وسبط الخياط<sup>٤٦</sup>، ألا ترى إلى سبط الخياط وقد ذكر هذا الحرف

<sup>٤٣</sup> انظر: بدائع البرهان، الإزميري (١/ ٢٠، ٢٢، ٢/ ٧٧، ٧٨، ٧٩).

<sup>٤٤</sup> انظر: الروض النضير، المتولي (ص ٥٧٥، وما بعدها)، وصريح النص، الضباع (ص ٢٦)، وفتح القدير، عامر عثمان (ص ٢٨٣).

<sup>٤٥</sup> انظر: جامع أبي معشر (٤/ ٥٩٣)، وجامع الروذباري (٣/ ٤٢٣).

<sup>٤٦</sup> انظر: غاية الاختصار، الهمداني (٢/ ٧٠٢)، والاختيار، سبط الخياط (ص ٧٨٥).

في كتاب الاختيار، ولم يذكره في المبهج، ولا في الكفاية في الست، ولا في الإيجاز؛ لأنه كان عنده طريق أحمد بن صالح وغيره ممن روي عنهم الإظهار في كتاب الاختيار، ولم يكن ذلك في سائر الكتب المذكورة.

**ثالثها:** أن جماعة منهم اقتصروا على ذكره في كتب التجويد، ولم يذكروه في كتبهم في الخلاف بين القراء؛ كما تقدم عن مكّي وابن سفيان، وابن شريح، وغيرهم، وكابن الجزري حيث ذكره في باب التجويد من طيبة النشر، ولم يذكره في أبواب الخلاف بين القراء، كذلك لم يذكره في تقريب النشر، وقد جعل التقريب لأوجه الخلاف خاصة، فقال فيه: "وأقتصر على ما فيه - يعني النشر - من الخلاف. فإن قيل: قد ذكره في أبواب الخلاف في كتاب النشر، فيجاب عنه بأنه ذكره استطرادًا؛ للحاجة إليه في بعض المواطن، كالتنصيص على إدغامه إدغامًا كاملاً لأبي عمرو قولًا واحدًا في وجه الإدغام الكبير، ولأن كتاب النشر مبناه على التوسع وبيان جميع ما يحتاج إليه القارئ، وأيضًا فإنه لما ذكره في كتاب النشر اقتصر على ذكر مذهب بعض أهل الأداء، وترك أكثرهم على غير عاداته في سرده لمسائل الخلاف، ولو باستعمال الصيغ الدالة على العموم؛ كأن يقول: عامة المشاركة أو المغاربة أو نحو ذلك مما يلمح إلى اعتبار الطرق المسندة فيه.

**رابعها:** أن الخلاف فيه ليس مرويًا عن القراء أو الرواة، بل هي مذاهب لأهل العلم، خلا ما تقدم ذكره من حكاية الإظهار فيه من طريق أحمد بن صالح عن قالون، ومن وافقه على ذلك، ولم يعول عليه أهل العلم، ولا أخذوا به في الكثير الأغلب.

**فإن قيل:** فقد روي عن النقاش أنه كان يأخذ بالإظهار في قراءة نافع وابن كثير وعاصم، وقد قال صاحبه أبو إسحاق الطبري أن المراد بالإظهار الوارد عنه إظهار الصفة، ألا يعد ذلك من اختلاف الروايات؟، فالجواب على ذلك أن الناس قد اختلفوا في ما روي عن النقاش من ذلك، فحمله جماعة على ظاهره، كما تقدم عن أبي الفرج الشنبوذي، وأخذ بذلك من طريقه الأهوازي

وأبو معشر الطبري، ولم يعول أكثر أهل العلم على هذه الرواية، ولا أخذوا بالإظهار من طريقه ولا ممن طريق غيره، وذهب غيرهم إلى أن النقاش أراد إظهار الصفة؛ على ما تقدم من قول أبي إسحاق الطبري: "تخطئون على شيخنا، إنما أراد إظهار صوت القاف"، فإن صح ذلك عنه، فيحتمل أن يكون ذلك منه قياساً على أصول المذكورين؛ لأن إظهار المتقاربين هو القياس المطرد في قراءة هؤلاء الثلاثة المذكورين، فإن قراءتهم على إظهار أكثر الحروف المختلف في إظهارها وإدغامها بين القراء؛ نحو الذال من (إذ)، والذال من (قد)، وتاء التأنيث، ونحو: { يغلب فسوف }، و { أورتتموها }، وهذا الباب من باب الإدغام الصغير، فيكون إظهار الصفة أقرب إلى قياس قراءتهم من قراءة غيرهم من أصحاب الإدغام في هذا الباب، فلعل هذا ما حمل النقاش على التفريق بين قراءة هؤلاء المذكورين وقراءة غيرهم، والله أعلم.

ومنه يعلم أن ما ألمح إليه العلامة الضباع في صريح النص من عدم ورود هذا الوجه من طرق حفص<sup>٤٧</sup>، وأخذ بذلك بعض المعاصرين ومنع هذا الوجه في قراءة حفص فإن ذلك ليس بسديد، بل لا يصح، وهو من فقد التمييز بين ما كان من قبيل الخلاف الواجب والجائز، ومثل هذا كثير عندهم؛ كمسألة { فرق }، و { ماليه هلك }، ونحو ذلك مما هو من المسائل الأدائية، ومحلها في كتب التجويد، ليست هي من أمور الاختلاف بين القراء، ولا يترتب عليها إيجاب ولا منع عن قارئ أو راو بعينه، إلا في قراءة من قرأ بالإدغام الكبير، كما سيأتي الثاني.

على أن القائلين بجعل هذه المسألة من مسائل التحريرات، ومنعهم وجه الإدغام الناقص خاصة على قد فاتهم أمور كان ينبغي اعتبارها إن أخذوا بتحرير هذه المسألة مع غيرها:

**أولها:** أن أكثر المصنفين قد سكتوا عن هذا الحرف كأبي الطيب بن غلبون، وابنه أبي الحسن، وابن بليمة وابن الفحام، وغيرهم، والقاعدة أنه لا ينسب لساكت قول، ونسبة أحد القولين لهم دون القول الآخر مع فقد القرينة فإن ذلك بعد تحكماً، وخاصة مع قوة الخلاف في هذا

<sup>٤٧</sup> انظر: صريح النص، الضباع (ص ٢٦).

الحرف، على ما تقدم بيانه، وكذلك الذين ذكروا هذا الحرف فإن منهم من صرح بمذهبه، وهم الأقلون، وأكثرهم ذكر هذا الحرف بسبب ما روي من إظهاره من بعض الطرق، وأطلق الإدغام فيه من سائر الطرق، ولم يذكر صفته؛ فكذلك هؤلاء لا ينسب لهم وجه دون الآخر دون قرينة تدل عليه، ولا يقال: القرينة هاهنا أن الإدغام إذا أطلق فإنه يراد به الإدغام الكامل لوجود المعارض في هذه الحالة، وهو قوة القاف واستعلائها على الكاف، وللقاعدة الأخرى أن الأقوى لا يدغم في الأضعف على ما ذهب إليه أكثر النحاة، وهو مذهب البصريين منهم، ولسبب آخر يأتي ذكره في الوجه الثالث من هذه الأوجه.

**ثانيها:** أن جماعة من الساكتين عن ذكر هذا الحرف قد وجد في أسانيدهم من يأخذ بالإدغام الناقص؛ كأسانيد الشاطبي، وهو ممن لم يذكروا هذا الحرف في كتبهم، فلم يتعرض له، وقد أسند الشاطبي رحمه الله القراءة من طريق ابن مجاهد، وتقدم أنه كان يأخذ بالوجهين، وأسند القراءة أيضاً من طريق مكّي بن أبي طالب وابن سفيان وهما ممن يأخذ بإظهار الصفة، وتقدم ذكر أقوالهم في ذلك، ولا يقال: إن الشاطبي تبع للداني، وقد كان الداني يأخذ بالإدغام الكامل دون الناقص فيكون طريق الشاطبي الإدغام الكامل؛ لأن هذا غير مَرُصِيٍّ عند المحققين؛ لكون طرق الشاطبية تربوا على طرق الداني في التيسير.

**ثالثها:** وهو متعلق برواية حفص على تقدير كون هذه المسألة تدخل في الخلاف الواجب، وما ألمح إليه العلامة الضباع من كون الإدغام الناقص ليس في طريقه، واعتمد ذلك بعض من لا تحقيق عنده، ولا علم له بالأسانيد والطرق فزعم أنه لا يقرأ لحفص إلا بالإدغام الكامل من طريق طيبة النشر، وقد تقدم أنه في بعض طرق الشاطبي من أخذ بالإدغام الناقص، ولو لم يكن إلا هذا لكفى؛ لكن في كتاب الكامل، قال أبو القاسم الهذلي في ذكر هذا الحرف: "فأما { ألم نخلقكم } فالأولى إدغامها"<sup>٤٨</sup> ثم ذكر طرق الذين قرؤوا بإظهار القاف، فقوله: "فالأولى

<sup>٤٨</sup> انظر: الكامل في القراءات، الهذلي (١/٦٩٢).

إدغامها" معناه أنه لا يرى بأسًا بإظهار القاف إظهارًا محضًا، فمن باب أولى أن يكون عنده إظهار الصفة جائزًا، وهذا الحكم ينسحب على جميع الذين رووا إظهار القاف إظهارًا محضًا ولم يمنعه، ومن هؤلاء: ابن سوار في المستنير، وأبو العز القلانسي في الكفاية الكبرى، وأبو العلاء الهمداني في غاية الاختصار، وأبو علي المالكي في روضته وغيرهم<sup>٤٩</sup>، فجميع هؤلاء لم يمنعوا الإظهار المحض، فكيف بإظهار الصفة؟، وطرفهم جميعًا مسندة في كتاب النشر ضمن طرق حفص.

**وينضاف إلى ذلك** ما تقدم أيضًا من النقل عن ابن شريح صاحب الكافي، وأنه لم يقرأ هذا الحرف إلا بالإدغام الناقص، وقد قرأ ابن شريح على أبي علي المالكي صاحب الروضة، وإن لم يكن قرأ عليه برواية حفص؛ لكن ظاهره أن أبا علي المالكي كان يأخذ بالإدغام الناقص، وقد أسند القراءة في النشر من روضة المالكي كما تقدم، كما أن عبارة المالكي في الروضة أقرب إلى الإدغام الناقص منها إلى الكامل، وهذا نصها: "روى أحمد بن صالح عن قالون {لم نخلقكم} بإظهار القاف، الباقيون بإدغامها في الكاف، ولا خلاف في إسكان القاف سواء أظهرت أو أدغمت"، فقله: "ولا خلاف... الخ" مشعر بإبقاء الصفة حالة الإدغام، إذ لا حاجة لذكر إسكان القاف مع كونها مدغمة على كل حال، وإن كان كلامه محتملاً للإدغام الكامل أيضًا، لكنه أقرب إلى الإدغام الناقص، خاصة إذا انضاف إلى ذلك قرينة قراءة ابن شريح عليه بذلك على ما تقدم ذكره.

ولا يخفى أيضًا أن صاحب التجريد قد أسند القراءة من طريق أبي علي المالكي، وطريقه عنه مسند في طرق رواية حفص في كتاب النشر، ولم يذكر ابن الفحام هذا الحرف، فيكون احتمال قراءته بالإدغام الناقص من جهتين؛ جهة إسناده القراءة من طريق المالكي، وجهة كونه ساكنًا،

<sup>٤٩</sup> انظر: روضة المالكي (٩٧٦/٢)، والمستنير لابن سوار (٥١٤/٢)، وكفاية أبي العز (ص ٤٠٦)، غاية الاختصار (٧٠٢/٢).

وأن إثبات وجه له دون الآخر يُعَدُّ تحكُّمًا، ولا يبعد أن يُعتبر طريقُ أبي علي المالكي قرينةً على ترجيح الإدغام الناقص من طريقه.

فظهر بجميع ذلك أن القول بمنع الإدغام الناقص في رواية حفص بل في جميع الروايات قول عار عن التحقيق، والقائلون به قد أبعَدوا بذلك عن الجادة، فضلا عن كونهم لم يصيبوا في بناء التحريات على هذا الحرف ونحوه من أوجه الخلاف الجائز، والله أعلم.

**التنبيه الثاني:** جواز الوجهين من الإظهار والإدغام لجميع القراء إنما هو لغير من أخذ بالإدغام الكبير؛ كأبي عمرو ويعقوب، وأما في حالة الأخذ بوجه الإدغام الكبير في قراءةٍ أو غيرهما من غير العشرة ممن أدغم الكبير<sup>٥٠</sup>، فإنه يتعين الإدغام الكامل، من حيث ورد النص عن أبي عمرو بإدغام القاف إدغامًا كاملاً في المتحركين من نحو: { خلقكم }، و { رزقكم }، وهذا من باب قياس الأولى، قال ابن الجزري رحمه الله تعالى: " بلْ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ أَلْبَتَّةَ فِي قِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو فِي وَجْهِ الْإِدْغَامِ الْكَبِيرِ غَيْرُهُ؛ لِأَنَّهُ يُدْغِمُ الْمُتَحَرِّكَ مِنْ ذَلِكَ إِدْغَامًا مُحَضًّا فَإِدْغَامُ السَّاكِنِ مِنْهُ أَوْلَى وَأَخْرَى"<sup>٥١</sup>. وأما في حالة الأخذ لهما بالإظهار كسائر القراء فلا يتعين أي من الوجهين، بل كلاهما يكون سائغًا حسنًا، على التفصيل السابق ذكره من تقديم الإدغام الكامل، والله أعلم.

**التنبيه الثالث:** ما حكاه الأهوازي: " وذكرت ذلك - يعني من إظهار صفة الاستعلاء في القاف - لأبي الحسين بن أبي المعتمر<sup>٥٢</sup>، فقال لي: لا يصح إظهار صوت القاف إلا بعد تغليظ

<sup>٥٠</sup> كاليزيدي وابن محيصن.

<sup>٥١</sup> انظر: النشر، ابن الجزري (٢٠/٢).

<sup>٥٢</sup> محمد بن أحمد بن خلف بن أبي المعتمر، أبو الحسين الرقي، المعروف بابن الفحام، أخذ القراءة عرضاً عن زيد بن علي بن أبي بلال، روى عته القراءة أبو علي الأهوازي، توفي سنة تسع وتسعين وثلاثمائة. يُنظر: غاية النهاية (٨٣/٢).

اللام "٥٣": فإن ذلك ليس بصواب، بل يمكن إظهار الصفة دون تغليظ اللام، وإنما على القارئ أن يعمل لسانه عند اللفظ باللام ويتحفظ من تغليظها بسبب القاف بعدها، كما يتحفظ لها في حالة اللفظ بها في قوله تعالى { خلقكم }، وكما يتحفظ في اللفظ بالحاء من { أحطت }، والسين من { بسطت }، ونحو ذلك، وهذا كله من الأمور التي يتعاناها القارئ ويحصل له الإتيان فيها بإدمان التلاوة ورياضة اللسان، والتلقي من فم الشيوخ المتقنين، وفي ذلك يقول ابن الجزري رحمه الله: " وَلَا أَعْلَمُ سَبَبًا لِيُلَوِّغَ نَهَائِيَةَ الْإِتْقَانِ وَالتَّجْوِيدِ، وَوُصُولِ غَايَةِ التَّصْحِيحِ وَالتَّشْدِيدِ، مِثْلَ رِيَاضَةِ الْأَلْسُنِ، وَالتَّكْرَارِ عَلَى اللَّفْظِ الْمُتَلَقَّى مِنْ فَمِ الْمُحْسِنِ، وَأَنْتَ تَرَى بِتَّجْوِيدِ حُرُوفِ الْكِتَابَةِ كَيْفَ يَبْلُغُ الْكَاتِبُ بِالرِّيَاضَةِ وَتَوْقِيفِ الْأُسْتَاذِ، وَاللَّهُ ذُرُّ الْحَافِظِ أَبِي عَمْرٍو الدَّائِي - رَحْمَةُ اللَّهِ - حَيْثُ يَقُولُ: لَيْسَ بَيْنَ التَّجْوِيدِ وَتَرْكِهِ إِلَّا رِيَاضَةٌ لِمَنْ تَدَبَّرَهُ بِفِكَهِ، فَلَقَدْ صَدَقَ وَبَصَّرَ، وَأَوْجَزَ فِي الْقَوْلِ وَمَا قَصَرَ "٥٤" (هـ).

**قلت:** لله در كل منهما في إبداع الأول في إيجازه، وإحسان الآخر في بيانه، فجزاهما الله عن أهل القرآن خيرًا.

**التنبيه الرابع:** قول الداني السابق ذكر: "إن القلقلة إنما هي في الوقف لا في الوصل"، وقال ابن الباذش: "وقد صدق"٥٥، فإن ظاهره امتناع القلقلة عنده في الوصل مطلقًا، وقد يفهم أيضًا من قوله في التحديد: "ومن الحروف حروف مشربةً ضغطت من مواضعها، فإذا وقف عليها خرج معها من الفم صوتٌ ونبا اللسان عن مواضعه، ...، وتسمى هذه الحروف حروف

٥٣ انظر: الوجيز؛ للأهوازي (ص ٨٢)، والإقناع، ابن الباذش (ص ٦٧).

٥٤ انظر: النشر، ابن الجزري (١/٢١٣).

٥٥ انظر: الإقناع، ابن الباذش (ص ٦٧).

القلقلة، لأنه إذا وقف عليها لم يستطع أن يوقف دون الصوت "٥٦: فإنه ينبغي أن يحمل قوله على كمال القلقله لا أصلها، وذلك أن القلقله تكون بسبب نُبُو (ارتفاع) اللسان عن مخرج هذه الحروف، فإذا وقف عليها القارئ وهي ساكنة ونبا اللسان عنها خرج ذلك الصوت بكماله، وأما في حالة وصلها بما بعدها فإن اللسان ينبو عنها لكن إلى غيرها من الحروف فينقطع بذلك بعض صوت القلقله ويضعف؛ لانتقال اللفظ إلى الحرف التالي لذلك الحرف، بخلاف الوقف فإنه لا ينتقل اللفظ إلى حرف آخر، فيُسمع ذلك التصويت حينئذ في حروف القلقله بكماله.

وهذا الذي ذكره سيبويه في معنى القلقله وسببها؛ لكن ظاهر كلامه أن القلقله لا تكون في الوصل أيضاً، قال رحمه الله: "واعلم أن هذه الحروف التي يسمع معها الصوت... ٥٧ في الوقف، لا يكون فيهن في الوصل إذا سكن؛ لأنك لا تنتظر أن ينبو لسانك؛ ولا يفتر الصوت حتى تبتدىء صوتاً" ٥٨. فإن هذا أيضاً ينبغي حمله على كمال الصوت دون أصله.

يدل عليه أن المبرد قال في المقتضب: "واعلم أنّ من الحُرُوف حروفاً محصورةً في مواضعها فتسمع عند الوُوقف على الحُرُف منها نبرة تتبعه وهي حُرُوف القُلُقله، .. وإنما تظهر هذه النبرة

٥٦ انظر: التحديد، للداني (ص ١١١)، وهذا النص منقول من الكتاب لسيبويه (١٧٤/٤) بتصرف قليل، وانظر أيضاً: شرح الدرر اللوامع، المنتوري (٩١٧/٢).

٥٧ أصل العبارة: "الصوت والنفخ"؛ وذلك أن سيبويه جمع بين حروف القلقله والحروف التي يعقبها النفخ؛ من أجل استواء المسألتين في الحكم، والنفخ مخصوص بالذال والزاي، والطاء، والضاد، والراء فهذه الحروف يكون معها نفخ يعقب صوتها، وهذا النفخ كذلك يكون في الوقف أبين منه في الوصل، ويظهر ذلك في الحس بالاختبار، ومع ذلك فاخص سيبويه وغيره حالة الوقف للعلّة المذكورة ذاتها في القلقله، وهو يجلك على صحة ما قرناه؛ لأن النفخ يمكن الاستدلال عليه بوضع المتكلم يده على فيه، فإنه حين ذلك يحس بالهواء الخارج مع تلك الحروف وفقاً ووصلاً، لكنه في الوقف أشد منه في الوصل، والله الموفق.

٥٨ انظر: الكتاب، سيبويه (١٧٥/٤).

فِي الْوَقْفِ فَإِنْ وَصَلَتْ لَمْ يَكُنْ لِأَنَّكَ أَخْرَجْتَ اللِّسَانَ عَنْهَا إِلَى صَوْتٍ آخَرَ فَحُلَّتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ  
الِاسْتِقْرَارِ "٥٩.

فهذا شبيهه بكلام سيبويه، لكن نقل عنه ابن الجزري أنه قال: " وَسُمِّيَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا إِذَا سَكَتَتْ ضَعُفَتْ فَاسْتَبَهَتْ بِغَيْرِهَا فَيَحْتَاجُ إِلَى ظُهُورِ صَوْتٍ يُشْبِهُ النَّبْرَةَ حَالَ سُكُونِهَا فِي الْوَقْفِ وَعَظِيمِهِ وَإِلَى زِيَادَةِ إِتْمَامِ النَّطْقِ بِيْنَهُ، فَذَلِكَ الصَّوْتُ فِي سُكُونِهَا أَبَيُّ مِنْهُ فِي حَرَكَتِهَا، وَهُوَ فِي الْوَقْفِ أَمْكُرٌ "٦٠، فهذا يدل على أن تخصيصهم ذكر القلقلة في الوقف في بعض كلامهم إنما هو لضعف صوتها في الوصل عنده في حال الوقف، وما ذكره أبو عمرو الداني في التحديد أو غيره فينبغي أن يحمل على هذا المعنى.

**يؤيده** ما نقلناه آنفاً من طريق الداني عن ابن مجاهد، قال ابن مجاهد: "وما ذكر عن بعض الرواة عن نافع، من إظهار قاف { ألم نخلقكم } - يعني قلقلتها - فلا عمل عليه: "، ولو كانت القلقلة لا تثبت وصلاً مطلقاً لما قال: "يعني قلقلتها"؛ لأنه يصير بذلك كلاماً لا معنى له، وهذا بين واضح، وقد نقل الداني كلام ابن مجاهد هذا، ولم يتعقبه، فلو كانت القلقلة عنده لا تكون إلا في الوقف مطلقاً لتعقبه وبين خطأه، كما هي عادته رحمه الله في نحو ذلك، غايته أن ضعف صوت القلقلة في حالة الوصل بالنسبة إليه في حال الوقف جعل الاعتناء بالتنبيه عليه في حالة الوقف أكد، وليس معناه أنها لا توجد في حالة الوصل؛ لأن سبب القلقلة هو سكون الحرف مع قوة اعتماده على مخرجه فاحتاج اللسان أن يرتفع عن مخرج الحرف ليجري بذلك صوته ويظهر، ويسهل اللفظ به، غير أن ارتفاعه في حالة الوقف على ذلك الحرف يكون بغير انتقال إلى مخرج آخر فكان لذلك أظهر وأبين، فهذا الذي أرادوا بتخصيصهم حالة الوقف بالذكر في بعض كلامهم.

٥٩ انظر: المقتضب، المبرد (١/ ١٩٦).

٦٠ انظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري (١/ ٢٠٣)، ولم أفق على هذا النص في ما بين يدي من كتب المبرد، لكن ابن الجزري ثقة في النقل.

ويظهر أن ذلك مرادهم أيضاً من قول شريح بن محمد في تعريف القلقلة: "الصويت الذي يحدث فيها عند الوقف؛ لاشتدادها وقوة اعتمادها"، ثم مثل بنحو: {مددناها}، و{ولا تشطط} وقال: "فالقلقلة أبين في الوقف في المتطرفة من المتوسطة"<sup>٦١</sup>، يعني: أبين إذا وقفت عليها في حال تطرفها من المتوسطة، وعبارته أولاً شبيهة بعبارته الداني؛ لأنه لم يذكر إلا حالة الوقف، ثم فصل فذكر التباين بين حالتي الوصل والوقف، وأن القلقلة أبين في الوقف من الوصل.

وهو الذي نبه عليه مكّي بن أبي طالب في الرعاية، فقال: "فذلك الصوت في الوقف عليهن أبيض منه في الوصل"<sup>٦٢</sup>، وهو الذي نظمه ابن الجزري في المقدمة بقوله: "وَبَيِّنْ مُقْلَقَلًا إِنْ سَكْنَا \* \* وَإِنْ يَكُنْ فِي الْوَقْفِ كَانَ أَبِينَا".

فظهر بكل هذا أن ما وقع في كلامهم من تخصيص القلقلة بالوقف فإنه ينبغي حمله على ما ذكرناه من كمال صوتها لا أصلها.

**وقد تناول** ابن الجزري رحمه الله هذه المسألة تأويلاً آخر، فقال رحمه الله: "وَدَهَبَ مُتَأَخِّرُو أُمَّتِنَا إِلَى تَخْصِيصِ الْقَلْقَلَةِ بِالْوَقْفِ تَمَسُّكًا بِظَاهِرِ مَا رَأَوْهُ مِنْ عِبَارَةِ الْمُتَقَدِّمِينَ أَنَّ الْقَلْقَلَةَ تَظْهَرُ فِي هَذِهِ الْحُرُوفِ بِالْوَقْفِ، فَظَنُّوا أَنَّ الْمُرَادَ بِالْوَقْفِ ضِدُّ الْوَصْلِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ سِوَى السُّكُونِ، فَإِنَّ الْمُتَقَدِّمِينَ يُطْلِقُونَ الْوَقْفَ عَلَى السُّكُونِ، وَقَوَى الشُّبْهَةَ فِي ذَلِكَ كَوْنُ الْقَلْقَلَةِ فِي الْوَقْفِ الْعُرْبِيِّ أَيْبَنَ وَحُسْبَانُهُمْ أَنَّ الْقَلْقَلَةَ حَرَكَةٌ وَلَيْسَ كَذَلِكَ"<sup>٦٣</sup>.

وهو تأويل حسن؛ غير أنه لا تساعد النصوص المنقولة عنهم، وإن كان استعمال الوقف كناية عن السكون كثير في كلامهم، غير أن الظاهر أن مرادهم في هذا الموضع الوقف العربي الذي

<sup>٦١</sup> انظر: نهاية الإتقان؛ شريح بن محمد (ص ٢٠٤ - ٢٠٦)، وقد نقله بكماله ابن الدجزري في النشر (٢٠٣/١).

<sup>٦٢</sup> انظر: الرعاية، مكّي بن أبي طالب (ص ١٢٤).

<sup>٦٣</sup> انظر: النشر، ابن الجزري (٢٠٣/١).

هو ضد الوصل، لما تقدم من قول سيبويه: "واعلم أن هذه الحروف التي يسمع معها الصوت والنفخ في الوقف، لا يكون فيهن في الوصل إذا سَكَنَّ..."<sup>٦٤</sup>. فذكر الوصل والإسكان معاً، فلا يمكن أن يحمل هذا ونحوه على ما ذهب إليه ابن الجزري رحمه الله، والله أعلم.

وقد أطلت النفس في هذه المسألة مع ظهورها، لما قد يتوهمه البعض من عبارة الداني، وكذلك قول ابن الباذش بعد ذكره لكلام الداني: "وقد صدق"، ولأنه موجود في بعض الكتب؛ كشرح الدرر اللوامع للمنتوري<sup>٦٥</sup>، ولأن بعض المعاصرين ذكره على ظاهره في ثنايا تحقيقه لبعض الكتب، وزعم أن هذا مذهب القدماء<sup>٦٦</sup>، ولا أدري من هم القدماء الذين ينسب إليهم هذا القول، وقد نسب ابن الجزري هذا القول إلى المتأخرين لا المتقدمين، ولعلمهم اعتمادوا في ذلك على الكلام الوارد عن أهل اللغة دون ما ورد عن القراء، وقد ذكرنا كلام ابن مجاهد، ومكي وشريح، وكلامهم في ذلك واضح لا شبهة فيه، وكلام الداني فهو على ما بينت لك، والآفة فيه من حمل بعضهم النصوص على غير ما ينبغي حملها عليه، وليس كل ظاهر في بعض عباراتهم يؤخذ به على ظاهره هكذا، ويعد مذهباً أو قولاً حتى يجمع الباحث ما أمكن من أقوالهم ويعن النظر فيها، وليس ما ذكره الصفار صاحب الجمان النضيد من اتفاقهم على اختصاص القلقلة بالوقف<sup>٦٧</sup> مراداً على ظاهره أيضاً، بل يحمل أيضاً على ما تقدم؛ لأنه أكثر من النقل عن شريح، وقد تقدم ذكر كلام شريح في ذلك، فلو كان الصفار أراد ظاهر كلامه حقاً لكانت حكاية ذلك الاتفاق غلطاً منه رحمه الله، كما تقدم بيانه.

والحمد لله رب العالمين.

<sup>٦٤</sup> انظر: الكتاب، سيبويه (١٧٥/٤).

<sup>٦٥</sup> انظر: شرح الدرر اللوامع، المنتوري (٩١٧/٢).

<sup>٦٦</sup> انظر: مقدمة تحقيق كتاب الجمان النضيد في التجويد للصفار التيملي، تحقيق محمد آيت عمران (ص ٧٣)، وانظر أيضاً حاشية (ص ٢١٠).

<sup>٦٧</sup> انظر: الجمان النضيد، الصفار (ص ٢١٠).

وكتبه: عمرو بن عبد الله الحلواني النصري.  
مدينة حلوان من الديار المصرية سنة ١٤٤٦ هـ